

أحياناً... (مراجعة وزارة العمل)



«90% من مؤسسات وشركات القطاع الخاص بسوق العمل تهرب من توطيف المواطنين»، هذا من تصريح منشور لنائب وزير العمل والتنمية الاجتماعية أحمد الحميدان، والتصريح فيه شفافية، ومما جاء فيه، أن «هذه الشركات تتحايل على الوزارة، من خلال تكليف إدارة الموارد البشرية بوضع الحلول المناسبة حيال استمرار استقدام العمالة الوافدة، مع تحقيق متطلبات الدولة في ما يخص برنامج نطاقات».

أعتقد أن هذا معروف، لكن الاعتراف الرسمي به من قبل وزارة العمل يوضح واقع التوطين في القطاع الخاص، وربما مستقبله، ويعطي صورة واقعية لموقف هذا القطاع من برنامج التوطين، ويمكن أيضاً النظر إلى التصريح بما فيه من مراجعة أخرى مع مشاريع الخصخصة التي يعمل عليها الآن، ما الذي سيمنع القطاع الخاص «الجديد» من السير على الطريق نفسه مادام هناك إمكانية للتحايل، وجعل التوطين والمواطن للقطاع الخاص خياراً ثانياً؟

هل نلمس من تصريح نائب الوزير أن الوزارة تعلن عجزها عن حل هذه المعجلة؟ وهل كان لـ«نطاقات» دور في تعقيدها بأسلوبه وطريقة طرحة مع «حافز» الشهير، وتاريخ طويل لوزارة العمل في عهودها السابقة

من الصمت على التوطين الوهمي، حتى تفشي وغرس «ثقافه» اللاعمل في سوق العمل، ثم ماذا ستعمل الوزارة في هذا الملف؟ والقطاع الخاص الآن كما هو معلن ومعرف يعاني بسبب الظروف الاقتصادية، ولا يتوقع منه استيعاب المزيد من المواطنين، بل هو الآن يقوم بالاستغناء عن بعض منهم!

بعلم : عبدالعزيز السويد